

الدكتور نادر رياض رئيس مجلس الأعمال المصري-الألماني؛

# العدالة الاجتماعية تبدأ بتوفير فرص العمل للشباب .. وتزواج السلطة والمال ليس سيئاً بشكل مطلق

السعي وراء برنامج دعم الصادرات أصبح غير مفيد.. ولا بد من ربط التعليم بسوق العمل

للصناعات الصغيرة على أن يكون مقرونا بإرشاد فني داخل مجتمعات لهذه الصناعات وأن يتم وضع البرامج الدراسية بما يتناسب مع سوق العمل وإفساح المجال لإعادة التأهيل لخريجي التعليم الفني للعمل بالمثل التي يحتاجها سوق العمل مدعماً بمشروع مبارك كحل للتأهيل الذي يسمح بقبول متدربين بالمصانع خلال فترة دراستهم ويتمتعون بمزايا المعاملة من ملابس ووجبات ومصاريف انتقال ولكن عملية التدريب العملي تنتهي بقبول ما لا يزيد على 20% من المتدربين للعمل بالمؤسسات الإنتاجية فيما تتوزع النسبة الباقية بين استكمال التعليم الجامعي أو عدم رضاء النسبة الباقية عن العمل لدى القطاع الخاص وينضمون إلى سوق البطالة.

وحول رؤيته لمستقبل الاقتصاد المصري قال الدكتور نادر رياض أنا متفائل لأقصى درجة إذ أن القطاع الرسمي الذي اتهم بأنه غير قادر على الانجاز فاجأنا بانجاز حجم أعمال في سنة بعد أن كان مخططاً له ثلاث سنوات واقصد هنا مشروع قناة السويس الجديدة والنموذج الذي قدمه المصريون بتوفير 62 مليار جنيه تمويلًا للمشروع في أسبوع واحد فقط وهذا الانجاز قابل للتكرار شريطة العمل بنفس السرعة والدقة والإنفاق في حدود التمويل المخطط وأتوقع أن تشهد السنوات الخمس القادمة تطوراً كبيراً في أداء الاقتصاد المصري .

د. أحمد مختار

العام الحالي إلى أسباب عديدة يأتي على رأسها تكلفة تطبيق الجودة كشرط أساسي وضروري لعملية التصدير وهو ما يدفع المنتج إلى تفضيل السوق المحلي الذي يتسم باتساعه وقدرته الاستهلاكية المرتفعة وهو ما يغري المنتج للتوسع في البيع محلياً لضمان العائد السريع ودون تحمل تكلفة الإنتاج بجودة مرتفعة للنفذ إلى الأسواق الخارجية بالإضافة إلى الوهن الذي أصاب برنامج دعم الصادرات وجعل السعي وراء غير مفيد وأكد رئيس المجلس المصري الألماني أن الطاقة تمثل العصب الرئيسي للمنظومة الصناعية كما أنها تمثل عنصراً مؤثراً في الموقف التنافسي بالنسبة للمنتجات بالأسواق الأجنبية ومن ثم فإن رؤية الحكومة في التعامل مع تسعير الطاقة لا يجب أن تتم دون النظر لتأثير ذلك على تنافسية المنتجات المصرية بالأسواق الخارجية وضرورة مراعاة أسعار الطاقة بالدول المجاورة المنافسة لنا خارجياً . موضحاً أن العلاقات الاقتصادية بين مصر وألمانيا جيدة ويحكمها مثل غيرها من العلاقات محدثات اقتصادية رئيسية أولها مدى القدرة على طرح مشروعات مقنعة وجاذبة للمستثمر لأن العاطفة لا دور لها في اتخاذ قرار الاستثمار وحركة رأس المال تحكمها معايير الجدوى الاقتصادية ويضاف إلى ذلك أهمية المصادقية في تعاملاتنا مع الجهات المختلفة وضرورة الالتزام بما يتم الاتفاق عليه لأن أي تمويل لا يستخدم بالغرض الموجه له مسبقاً يعطى صورة سلبية ويحد من توجيه المزيد من التمويل لمشروعات مماثلة .

وطالب بتوفير التمويل الكافي

وقال في تصريحاته لـ « الأهرام المسائي » إن الملف الاقتصادي يمثل تحدياً رئيسياً بالنسبة للحكومة الحالية حيث لا يزال المناخ الاستثماري في حاجة ملحة للتخلص من مشاكله المزمنة علاوة على أهمية التركيز على العوامل المشجعة لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر لافتاً إلى أن معظم الشعب صبره قليل وهذه مشكلة ستواجه كل الحكومات القادمة وعلينا نذكر أن البناء يتم من أسفل إلى أعلى وليس العكس .

وأكد أن تزواج السلطة والمال ليس سيئاً بشكل مطلق لأن هناك نماذج من رجال الأعمال الناجحين جدا الذين لا يبحثون عن فوائد شخصية لهم عند تقديمهم لانتخابات البرلمان على سبيل المثال .

وأضاف أن توفير فرص العمل للشباب يمثل البداية الحقيقية لتحقيق العدالة الاجتماعية بما يتبعها من الارتقاء بمستوى معيشة المواطن ووصول ثمار التنمية الاقتصادية إلى شرائح المجتمع المختلفة مطالباً بإعطاء الأولوية المطلوبة لإصلاح المنظومة التعليمية بحيث يصبح التعليم متناغماً مع الأهداف الاستراتيجية التي تبتغى الدولة تحقيقها مشيراً إلى أن ربط السياسة التعليمية باحتياجات المجتمع وسوق العمل والاهتمام بالتأهيل المهني يمثل البداية الحقيقية للنهوض اقتصادياً واجتماعياً .

وحذر من خطورة تراجع الدولة عن دعم الصادرات، مشيراً إلى أن برنامج دعم الصادرات أخذ في التراجع تدريجياً حتى أصبح السعي وراء غير مفيد .

وارجع الدكتور نادر رياض الانخفاض المستمر بقيمة الصادرات المصرية

أكد الدكتور نادر رياض رئيس مجلس الأعمال المصري الألماني أهمية الترويج لمشروع تنمية محور قناة السويس وتقدميه للمستثمرين العالميين بالصورة المناسبة التي تجعله جاذباً لاستثماراتهم حيث أن النجاح في تحقيق ذلك سوف يمثل نقلة نوعية ملموسة بالنسبة للاقتصاد المصري .



د . نادر رياض